

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة للمجلس

البند 3: معلومات محدثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأزمة الغذائية العالمية

تقدّم الوثيقة CL 171/3 بعنوان *معلومات محدثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأزمة الغذائية العالمية* لمحّة عامّة عن حالة الأزمة الغذائية العالمية والمخاطر المرتبطة بها، وتسلّط الضوء على جوانب مختارة من عمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في الاستجابة للتحديات الناشئة على صعيد الأمن الغذائي.

وعلى نحو ما طلبه المجلس في دورته السبعين بعد المائة، تواصلت المنظمة برصد تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة المندرجة في إطار ولايتها. وتبرز عملية الرصد العالمية التي تضطلع بها المنظمة أن الصراعات والتوترات الجغرافية والسياسية والأحداث المناخية القسوى والأكثر تواتراً، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين - بما في ذلك نتيجة جائحة كوفيد-19- وتزايد أوجه انعدام المساواة تشكّل الدوافع الرئيسية للجوع وسوء التغذية في العالم. وتؤكد بيانات الاقتصاد الكلي أنّ الاقتصاد العالمي يشهد تباطؤاً جديداً في عام 2022 يتميز بسلسلة من الأزمات المتداخلة، التي تفاقمت بفعل اندلاع الحرب في أوكرانيا، والآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والتضخم عمومًا، وتشديد الشروط المالية.

وقد اضطلعت المنظمة بدور رئيسي في الاستجابة العالمية للتحديات المتصاعدة على صعيد الأمن الغذائي، بوصفها جهة توفّر معلومات محيطة وحسنة التوقيت عن الأسواق العالمية وتقييمات للأثر على الأمن الغذائي والتغذية، وبوصفها شريكاً موثوقاً به في الحكومة العالمية للأمن الغذائي. وقد أعدت المنظمة أيضاً اقتراحات هادفة بشأن السياسات للتصدي لهذه التحديات، ومجموعة من التدابير الملموسة للاستجابات الطارئة والإنسانية على المستوى القطري.

وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على أهمية العمل الذي تقوم به المنظمة في رصد وتقييم التطورات في الأسواق والإنذار المبكر، بالنسبة إلى البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي، وعلى اضطلاع المنظمة بدور ريادي ومساهمتها في مبادرات الشركاء، مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية ونظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، طورت المنظمة أدوات جديدة كنظام معلومات البيانات في حالات الطوارئ وساهمت بشكل كبير في المبادرات الناشئة كالتحالف العالمي للأمن الغذائي.

وساهمت المنظمة أيضاً في تشكيل ملامح الحكومة العالمية للتصدي للأزمة الغذائية من خلال تقديم إحاطات منتظمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومساهمتها في لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومن خلال مشاركتها في قيادة فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمم المتحدة. وقد ساهمت المنظمة على نحو فاعل في مبادرات مجموعة السبع ومجموعة العشرين للتصدي للأزمة الغذائية، وأثرت على الاستجابة العالمية على مستوى السياسات من خلال مشاركتها في البيانات المشتركة التي أدلى بها كبار المسؤولين في المنظمة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية.

وفي غضون ذلك، اكتسبت عدة اقتراحات بشأن السياسات المقدمة إلى الدورة السبعين بعد المائة للمجلس الكثير من الزخم. فقد تم تناول اقتراح المنظمة لإنشاء مرفق تمويل الواردات الغذائية في قرار صندوق النقد الدولي بالموافقة على نافذة للصدمات الغذائية. وطوّرت المنظمة أداة لتتبع الأسمدة لدعم البلدان في قياس الاحتياجات المتبقية من الواردات أو

إمكانات التصدير غير المحققة، ومنهجية جديدة لدعم تخصيص إمدادات الأسمدة الدولية للبلدان الأفريقية. وحصلت مبادرة المنظمة الرامية إلى تشجيع استخدام خرائط مغذيات التربة من أجل زيادة كفاءة استخدام الأسمدة، على التمويل لتنفيذها في مجموعة أولى من البلدان. وساهمت المنظمة كذلك في صياغة بيان صدر عن مجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية حول استخدام الحماية الاجتماعية للاستجابة للصدمات على مستوى أسعار الأغذية. وعلاوةً على ذلك، واصلت المنظمة توسيع برامجها في مجال المساعدة الإنسانية والقدرة على الصمود، بهدف الوصول إلى عدد يفوق العدد الذي تم الوصول إليه في عام 2021 وقد بلغ 30 مليون نسمة، من خلال تزويدهم بالمساعدة الزراعية المنقذة للأرواح والفعالة من حيث التكلفة التي تمس الحاجة إليها.

ولم تقتصر استجابة المنظمة للأزمة الغذائية العالمية على التدخلات المحددة المشار إليها في هذه الوثيقة. ويشمل الدعم الذي تقدمه المنظمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة، من دون ترك أي أحد خلف الركب، تدابير قصيرة وطويلة الأجل من شأنها الاستفادة من كامل قوة الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2021-2031 للتصدي للأزمة الحالية.

وإنّ المجلس مدعوّ إلى الإحاطة علمًا بالمعلومات المقدمة في الوثيقة CL171/3، وتقديم التوجيهات حسب الاقتضاء.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين